

اعلان

علا بكم لالة السنية من قانون حرية الأراضي لسنة ١٩٣٣ م تنص في اداء قالة تبين قطعة الأرض البراءة ذكرها
بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٢١ للقرن يصديق مانب اجالة ملك البلاد السليم للحدود في الملحق رقم (٢) لعدد
١١٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر ويتضمن لالة الثالثة من القانون المذكور .

ج . ف . ويلول
مدير الأراضي والسماحة

القضاء - اريد

القرية	اسم الخرش	رقم الخرش	رقم القطعة	قبة حصول القطعة
مزرعة الحسنيات	الزوية	١	١	فلس دينار
				٧٤٤ ٩٥٠

مذكرة جلب

مادة من عكالة سلع اريد

الاسم والكشيرة : احمد عهود الصري لاجير بقرية البنية مجهول محل الاجالة .
عين يوم الأحد الواقع في ٣٠ - ٣ - ١٩٥٢ موعداً لزوية الدعوى التي اقامها ملك الحق العام فيتمتع حدوده على الوقت
العين . وان لم يحضر جري ملك الأكم المشروعة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

تصحيح أخطاء

- ١ - جاء في الصفحة ٨٩ من الملحق رقم ٢ للعدد ١١٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٥ - ٢ - ١٩٥٢ م اسم المأوى
الصري الشيخ احمد أندري الحبيب - القدس خطأ ، والصواب الشيخ احمد أندري مطروب - القدس .
- ٢ - ذكر في الصفحة رقم ١٨٨ من الملحق رقم (١) تاريخ ١٩٥٢-٣-١ لعدد ١١٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ
١٩٥٢-٣-١ ان القرية الاضافية لقطعة رقم ٣٩ من حوض البياض رقم ٥ من أراضي قرية كركمجة هي ١٢٨ فلان
خطأ والصواب ٩٥٧ فلان .
- ٣ - ذكر في الصفحة رقم ١٢٠ من الملحق المذكور اعلان أن القرية الاضافية لقطعة رقم ٦ من حوض البياض رقم ٥ من أراضي
قرية المال رقم التناقل هي ٩٨ فلان خطأ والصواب ٨٨٦ فلان .

مأوى - ماء
الاسم - احمد

القرية - كركمجة
الاسم - احمد
الرقم - ١٢٨
الرقم - ٩٥٧
الرقم - ٩٨

لورية



لورية

ملف : يوم السبت ٤ رجب سنة ١٣٧١هـ الموافق ٢٩ آذار سنة ١٩٥٢ العدد ١١٠٣

جروميتاز

صفحة

١٤٤-١٤٨

ملفوعة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

المحررة

المطبعة العربية في عمان

يتم قبول الدول ملكة المتحدة في منظمة التجارة العالمية
 لا كما قد افترض على قرار مجلس الوزراء المتضمن إنشاء منظمة التجارة العالمية الأردنية المائية في معاهدة الدفاع
 المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحها العسكري وتقرض سلطة على ذلك على التوالي وذلك
 العرض في القاهرة بالتوقيع عليها وراة أن وزارة الخارجية قد وقع على المعاهدة والمتفق لذلك كرهاما والهيئة التصديها
 فيما يلي:

معاهدة

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

إن حكومات

- حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- حكومة صاحب الجلالة رئيس الجمهورية السورية
- حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية
- حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
- حكومة صاحب الجلالة رئيس الجمهورية اللبنانية
- حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة المغربية
- حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة التركية الفينية

وغيرها في توطئة الرابطة وتوقيع الشارون بين دول الجامعة العربية حرماً على استقلالها وعاطفة على تراثها المشترك
 واستجابة لروح شعوبها في ضم الصفوف لتتبع الدفاع المشترك من كيانها وسانة الأمن والسلام وفقاً بأبدي سيات
 جامعة الدول العربية وسيتان الاسم الشائعة لأهدافها وتتميز بالاستقرار والهادئة وتوفر أسباب الرفعة والعمارة
 في بلادها

قد اتفقت على هذه معاهدة ملكة وألغت حيا المعرنة الآتية اسلام :-
 عن المملكة الأردنية الهاشمية
 عن الجمهورية السورية
 عن المملكة العراقية
 عن المملكة العربية السعودية
 عن الجمهورية اللبنانية
 عن المملكة المغربية
 عن المملكة التركية الفينية

على ما يلي:
 عن المملكة التركية الفينية
 عن المملكة العربية السورية
 عن المملكة العراقية
 عن المملكة المغربية
 عن الجمهورية اللبنانية
 عن المملكة الأردنية الهاشمية

المادة الأولى

لا تكون الدول المتعاقدة حرماً على دواام الأمن والسلام واستقرارها حراً على نفس جميع بتدابيرها الدولية
 بالتعاون والتضامن مع علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اتحاد مسلح يقع على أية دولة أو أكثر من أو على قواتها اتحاداً طلياً جدياً ، وإلا ف
 على ملاعين الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - من كيانها تقوم بالتأيد أو من حركة الدولة أو الدول المتشترط عليها
 وإن تفتد على الفرد الشرعي وبموجبة جميع التدابير وتستخدم جميع ماليبها من وسائل با في ذلك استخدام القوة المسلحة
 لرد الأعداء ولإقامة الأمن والسلام إلى أمانها

ونظراً لأهمية المباداة من بيتان جامعة الدول العربية والمادة الحادية والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة ،
 يجمل على الدول على الجامعة وعلى الأمن يفرغ الاختداد وما اتفق في مقدمه من تدابير وإجراءات

المادة الثالثة

تتشارك الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب أحداهما على حدوث سلامة أراضي أية واحدة من الدول المتعاقدة
 وفي حالة خطر حربي دائم أو قيام حالة دولة طلياً على خطر ما يجبر الدول المتعاقدة على الفرد إلى توجيه مخططيها
 وسماحيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السابقة الذكر على أكل وجه تدارون المتعاقدة فيما بينها عدم مقوماتها العسكرية
 وتتميزها ، واشتراك بحسب موارد ومجاهديها في توتة وسائلها الدفاعية الخاصة والمجاوية للقوة أي اتحاد مسلح

المادة الخامسة

لذلك لجنة عسكرية والدة من ميثا على اركان حرب جبرش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتوتة
 ومادته واساليب
 ويحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الفنية على ذلك وضع التدابير اللازمة لتنفيذ عناصر التعاون
 والاشتراك المشار إليها في المادة الرابعة

المادة السادسة

لذلك تحت إشراف مجلس الجامعة مجلس الدفاع المشترك يتخمس الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام الواو
 لا ٣٠١٠٠ من هذه المعاهدة وتبين على ذلك بالية العسكرية للقائمة المشار إليها في المادة السابقة
 ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة من ذوي صفتهم
 وما يقره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون مقرراً لجميع الدول المتعاقدة

المادة السابعة

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما أرمي إليه من اشاعة الحداثة وتوفر الرضا في البلاط العربية وتوفر مستوى العيشة
 فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على التمشير باتخاذات بلامدة واستتيرارها الطبيعية وسهول تبادل منتجاتها الوطنية
 الزراعية والصناعية ويوسع دام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنبه وإيرام بأقتضيه الحال من اتفاقات عامة
 لتتفق هذه الاماام

المادة الثامنة

يتأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة الخمسين بالشؤون الاقتصادية أو من يشاهرون من هذه القدره لكي
 يفرح على حكومات تلك الدول ما يراة كميلاً يتفق الاغراض العامة في المادة السابقة
 ويستعين المجلس المذكور في أعماله بليمة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاقه
 جامعة الدول العربية

هذا من الأصول

المذكورة

المادة الثانية

يجوز للملك الحق بهذه المادة جزئاً لا يتجزأ منها .

المادة الخامسة

تتمتع كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعد أي اتفاق دولي يتناقض مع هذه المادة . وإن امتلك في علاقته الدولية مع الدول الأخرى سيادة يتناقض مع الفرض هذه المادة .

المادة السادسة عشرة

ليس في حكم هذه المادة ما يس أو يفرض به أن يس في حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتب لدول الأطراف فيما يقتضي ميثاق بين الأمم المتحدة أو الدويلات التي يتصلح بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي .

المادة الثالثة عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة بعد مرور عشر سنوات من تفاعل هذه المادة أن تنسحب منها في أية سنة من طريق إعلان انسحابها إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية . وتنتهي الامانة العامة بإبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الثالثة عشرة

يصدر على هذه المادة وثيقة التوقيع المستعجلة العربية في كل من الدول المتعاقدة . وتوقع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية . ويصبح المادة نافذة قبل أن تصدق عليها بعد التوقيع عشرة عشر يوماً من تاريخ استلام الامانة العامة لوثائق التصديق أربع دول على الأقل .

خروجت من هذه المادة وثيقة عربية في الاسكندرية بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٤ الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ من تسعة وأربعة عشرين في الامانة العامة لجامعة الدول العربية . وتبلغ حرمود منها مطالعة للأصول لكل دولة من الدول المتعاقدة .

المادة العشرية

البند الأول

تخضع اللجنة العسكرية الدائمة المتعاقدة عليها في المادة السادسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية للأمر التالي :

أ - اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المترتبة أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قرانيا أو مستند في اعداد هذه الخطط على الاسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك .

ب - تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة وتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسباً لعدد التجهيزات الحربية .

ج - تقديم المقترحات لزيادة كفاءة قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها وتنشيطها مع أحدث الاساليب والتطورات العسكرية والتنسيق كل ذلك وتوجيهه .

د - تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وقوة مصالح الجهد الحربي والمصالح المشتركة .

هـ - تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتجهيز الحباط الجازين والمشاروات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه الجازين والمشاروات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحصين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والوقوف بكاملها إلى أعلى درجة .

و - اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة واستثمارها الحربية ومقدرة قواتها في الجهد الحربي المشترك .

ز - بحث التجهيزات والمعدات الثقيلة التي يمكن أن يطلب المكن من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى الدائمة في أراضيها لتبذلها لأحكام هذه المادة .

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فريدة دائمة أو مؤقتة بين اعضاء لبحث أي موضوع من الموضوعات الدائمة في نطاق اختصاصاتها . كما توقع اليه تداري سنوية عما يجوز خلال العام من هذه الجيوش والاعمال . ولما أن تسنين للاختصاصيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ضرورية الاستشارة بغيرهم أو بواقع في .

البند الثالث

توقع اللجنة العسكرية الدائمة تداري سنوية عن نتيجة بغيرها وإعمالاً إلى مجلس الدفاع المشترك المتعاقدة عليها في المادة السادسة من هذه المعاهدة . كما توقع اليه تداري سنوية عما يجوز خلال العام من هذه الجيوش والاعمال .

البند الرابع

لكون القاهرة مقر اللجنة العسكرية الدائمة ، ولقبيته مع ذلك أن تعد اجاباتها في أي مكان آخر فيه . وتختص اللجنة رئيسها من بين اعضاء لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ، ويشترط أن يكون على الأقل من الشبان القادة (من الشبان النظام) . ومن المثلق عليه أن يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الاعلية لأحدى الدول المتعاقدة .

هكذا من الأصول